نظام التعليم الجامعي الخاص ومدى التزامه بمعايير الجودة

(دراسة ميدانية لعينة من الجامعات الخاصة)

*د.عبدالكريم إمحمد إشتاوه **م.وفاء الصادق القعود

الملخص

يعد قطاع التعليم العالي من المرافق المهمة التي يجب التعامل مع أنشطتها بحرفية لضمان المحافظة عليها وتطويرها، من خلال المحاولة المستمرة لمواكبة التطورات الحاصلة في قطاع التعليم عالمياً، بدأت إدارات المؤسسات التعليمية تعي أهمية التنافس من خلال الجودة باعتماد المفاهيم المعاصرة التي تتوافق مع متطلبات الاعتماد.

وتسعى هذه الدراسة إلى استكشاف مدي تطبيق الجامعات الأهلية محل الدراسة للمعايير جودة التعليم الكفيلة لتكون قادرة علي الحصول على الاعتماد المؤسسي والبرامجي حسب القوانين السارية في ليبيا، ولكي تكون قادرة علي المنافسة، ولضمان قدرة خريجي هذه الجامعات على الانخراط في سوق العمل المحلي والدولي.

كما قدمت الدراسة جملة من النتائج، وأفرز التحليل عدد من التوصيات التي تتضمن جملة من المحاور التي من شأنها الوصول بتلك الجامعات إلى تحقيق التنافسية على المستوى المحلي والاقليمي.

*عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة غريان ليبيا

**موظفة بمصلحة المؤسسات التعليمية ليبيا

- **المقدمة:**

شهد التعليم العالي في مؤخرا تحولا في أساليب التدريس وأنماط التعليم ومجالاته، وذلك إستجابة للتطور المذهل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد أصبح التعليم العالي مطالبا أكثر من أي وقت مضى بالعمل على الاستثمار البشري بأقصى طاقة ممكنة، والسعي إلى تحقيق الجودة في كل من مدخلاته وعملياته ومخرجاته (خان، 2012، ص 37).

ولقد تعاظم الإهتمام بتطبيق الجودة ومعاييرها مؤخرا للنهوض بمستوى التعليم العالي، استنادا إلى ما يعرف بضمان الجودة (أحمد، 2016، ص 76).

فمن الجهود المبذولة عربيا ماتم من لقاءات ومؤتمرات وندوات على المستوى الإقليمي والعالمي، والتي ركز فيها على أهمية تطبيق معايير الجودة في التعليم العالي كأنجح الحلول لمواجهة التحديات المعاصرة وتدنى مستوى التعليم العالي (البصيص، 2011، ص 54).

إن المعايير توفر لغة مشتركة وهدفا يسعى إلى تحقيقه التربويون والأكاديميون والمجتمع المحلي، وتساعد في توفير أسس واضحة ومحددة لتقويم أداء المؤسسات التعليمية. (الكعبي، 2004 ص 123) وتعبر المعايير عن مستوى الأداء أو مستوى الجودة المتوقع والمقبول، من خلال قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالمعايير ومن تم تعديل الانحرافات وتصحيحها بخطوات وأفعال علاجية، مما يعني أن المعايير هي قياس التناسب بين الهدف والنتيجة (خلف الله، 2010، ص 91).

لقد أصبحت الجامعات الخاصة إلى جانب الجامعات الحكومية في ليبيا تشكل عنصرا مهما في قطاع التعليم العالي لا يمكن تجاهله أو التقليل مما تقدمه من مساهمة في تعزيز الاقتصاد الليبي، واستقطاب الإعداد الكبيرة من الطلبة الراغبين في إكمال دراستهم الجامعية، وتوافر خريجين ذوى كفاءات ومهارات تتلاءم مع متطلبات سوق العمل، مما دفع مركز ضمان الجودة إلى وضع معايير معتمدة لضمان جودة وإعتماد هذه المؤسسات (محجوب، 2012، ص 192).

وتعد معايير الجودة بمثابة العناصر التي يتم على ضوئها الحكم على مدى تحقيق الأهداف الخاصة بالجودة، لذلك سارعت مختلف الجامعات بالعديد من دول العالم ومن بينها الجامعات الليبية قيد الدراسة إلى تبني فكر الجودة في الأداء، وتطبيق معايير الجودة على كل ماتقدمه من خدمات وما تستخدمه من وسائل حتى تؤدى رسالتها كمؤسسات تربوية فاعلة في المجتمع (عبدالله، 2004، ص67).

- **مشكلة الدراسة:**

تتمثل المشكلة التي تناولتها هذه الدراسة بالتحليل، في أوجه القصور المتعلقة بتطبيق معايير الجودة التي تعاني منه الجامعات والمؤسسات التعليمية الليبية العاملة بالقطاع الخاص، وذلك عند تقدمها

للحصول علي الاعتماد من أجل الوصول إلي تحقيق أهدافها المرجوة من جهة، وتحقيق الاستثمار الجيد في التعليم من جهة أخري.

والمتتبع لحال هذه المؤسسات التعليمية عموما يلاحظ القصور الواضح المتعلق بتهيئة المناخ المناسب لتطبيق الجودة، ولعل من أهم الشواهد التي يمكن ملاحظتها في هذا السياق تقليد تجارب المؤسسات التعليمية الأخرى من خلال السعي للحصول علي شهادات الاعتماد دون الاهتمام بتنظيم العمل نفسه، وعدم الاهتمام الكافي بالمورد البشري بجوانبه المختلفة، إضافة إلي عدم الإلمام بتوفير المعلومات اللازمة التي من شأنها أن تساعد علي تأسيس برنامج ناجح للجودة داخل هذه المؤسسات.

من خلال ما سبق يمكن تلخيص أهم التساؤلات التي تتعرض لها هذه الدراسة في التالي:-

1- هل تهتم الإدارة بالمؤسسات التعليمية محل الدراسة فعلاً بفكرة تطبيق برامج الجودة ؟

2- هل حيثيات الجودة وعناصرها السائدة بالمؤسسات التعليمية محل الدراسة حاليا قادرة على خلق مناخ مناسب لنجاح فكرة الجودة بها؟

3- ما مدى توفر نظم معلوماتية بالمؤسسات محل الدراسة وما مدى فاعليتها؟

4- هل يوجد اهتمام حقيقي بأهمية العنصر البشري ودورة في نجاح منظمات العمل عموماً؟ 5- هل تؤمن الإدارة العليا بالمؤسسات محل الدراسة بأهمية فكرة التغذية العكسية كعنصر أساسي لنجاح عملها؟

أهداف الدراسة:

1- معرفة برامج الجودة السائدة في المؤسسات محل الدراسة بكافة عناصرها.

2- التعرف علي أهم الإيجابيات والسلبيات المتعلقة ببرامج الجودة الموجودة حالياً في المؤسسات محل الدراسة والتي من شأنها التأثير علي فرص الحصول هذه المؤسسات علي الاعتماد المؤسسي.

3- تقييم فرص نجاح المؤسسات محل الدراسة في حصولها علي الاعتماد المؤسسي من خلال مقارنة ما هو موجود فعلا مع الاحتياجات والمتطلبات للحصول علي الاعتماد.

4- مقترح عملي لتطبيق الجودة.

- **أهمية الدراسة:**

تحاول هذه الدراسة تقدم المفاهيم الحيوية والهامة لإدارة المؤسسات محل الدراسة مما قد يساعدها على تحدد الفرص والتحديات.

تأتي هذه الدراسة كمحاولة لإضافة معلومات وبيانات المكتبة العلمية فيما يتعلق بموضوع اعتماد مؤسسات القطاع الخاص.

- **فرضيات الدراسة:**

1- الفرضية الأولي:

الفرضية الرئيسية الصفرية (العدم) H_0: لا تتوفر متطلبات الحصول على الاعتماد المبدئي للمحور "الرؤية والرسالة والأهداف والتخطيط الاستراتيجي" للجامعات الخاصة عينة الدراسة.

2- الفرضية الثانية:

الفرضية الرئيسية الصفرية (العدم) H_0: لا تتوفر متطلبات الحصول على الاعتماد المبدئي للمحور "التنظيم الإداري" للجامعات الخاصة عينة الدراسة.

الفرضية الرئيسية البديلة H_0: تتوفر متطلبات الحصول على الاعتماد المبدئي للمحور "التنظيم الإداري" للجامعات الخاصة عينة الدراسة.

3- الفرضية الثالثة:

الفرضية الرئيسية الصفرية (العدم) H_0: لا تتوفر متطلبات الحصول على الاعتماد المبدئي للمحور "البرنامج التعليمي" للجامعات الخاصة عينة الدراسة.

الفرضية الرئيسية البديلة H_0: تتوفر متطلبات الحصول على الاعتماد المبدئي للمحور "البرنامج التعليمي" للجامعات الخاصة عينة الدراسة.

- **منهجية الدراسة :**

1 – إتباع المنهج الوصفي من خلال وصف ما تم جمعه من بيانات ومعلومات .

2 – جمع البيانات عن طريق نموذج التقييم المؤسسي المعد لهذا الغرض من قبل مركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية .

3 – تحليل البيانات طبقاً لاختبارات الحزم الإحصائية للعلوم الإنسانية (spss).

- **حدود الدراسة:**

استهدف هذه الدراسة جامعة الحاضرة للعلوم الإنسانية والتطبيقية وجامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية وجامعة طرابلس الأهلية، واقتصرت عينة هذه الدراسة علي أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب، خلال العام الجامعي 2018 / 2019 م.

3 – الإطار النظري للدراسة:

- **تمهيد:**

حظيت جودة التعليم العالي باهتمام كبير في معظم دول العالم، مما جعل المفكرين والباحثين يطلقون كلمة عصر الجودة على هذا العصر باعتبارها احدي الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الناجحة (خليفة، 2015، ص 104) ، وبناء على ذلك فإن تحديد المرتكزات الأساسية للجودة يحتل أهمية كبيرة في إطار التطبيق العلمي لها في مختلف المؤسسات العاملة ومنها المؤسسات المعنية بالتعليم العالي، إذا إن هذه المرتكزات من شأنها أن تشير إلى الحقائق الأساسية التي ينبغي أن يُعتمد عليها في مجال ضمان الجودة.

- **مفهوم الجودة في التعليم:**

بدأ البحث عن مؤشرات الجودة في التعليم العالي في فترة الثمانيات وظهرت العديد من هذه الجهود المتنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا واستراليا ووضعت عدة تعريفات لتحديد الجودة في التعليم العالي، وعلي الرغم من ذلك فإن كثير من الدراسات و الأبحاث تشير أنه من الصعب تحديد معني جازم لما تعنيه الجودة في التعليم.

ومن بين المفاهيم الأكثر انتشاراً الآن، لتطوير أساليب العمل في مختلف المجالات مفهوم الجودة، ويشير هذا المفهوم إلي مجموعة من المعايير و الإجراءات التي تحقيق أهداف المؤسسة في التحسين المتواصل والأداء وفقاً للمواصفات المطلوبة بأفضل الطرق وأقل جهد وتكلفة.

إن إيجاد تعريف موجز وشامل للجودة في التعليم يواجه صعوبات حقيقية لتوسع وانتشار المفاهيم والعمليات المتعلقة بجودة العملية التعليمية، وعليه فإنه حدد مفهوم جودة التعليم من خلال تحقيق مجموعة من الاتصالات بالزبائن (الطلبة) بهدف إكسابهم المعارف و المهارات التي تمكنهم من تلبية توقعات الأطراف المستفيدة (المنظمات) (الميمان، 2007، ص 19).

انتشر مفهوم الجودة بعد انعقاد مؤتمر الشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي بمونتريال في كندا 1993، حيث ركز هذا المؤتمر علي آليات ضمان الجودة في العديد من الخبرات الدولية، واستعراض الطرائق التقليدية والحديثة في ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي من خلال ما يقترب من مائة ورقة بحثية قدمت للمؤتمر (بلاح، 2012، ص79).

ولقد تطرق الباحثون لمفهوم الجودة من أكثر من زاوية وهذا ما أدي إلي تنوع وتعدد تعريفات مفهوم الجودة. وعليه فقد أصبح جلياً أن جودة التعليم العالي ماهي إلا نظام متكامل يعتمد استراتيجية التحسين والتطوير المستمر للوصول إلى المعايير المعتمدة في إدارة الجودة تتناول كل من المدخلات والعمليات للوصول إلى مخرجات ذات نوعية عالية تحقق رضا المستفيدين وباعتماد التغذية الراجعة لعمل المنظومة في التعليم العالي، وتحقيق المعايير العالمية للجودة. فالهدف من تطبيق الجودة إذا هو توسيع مفهوم الجودة من الفحص ومتابعة العيب إلى أساليب وقائية لمنع ذلك.

- **الجودة في التعليم:**

تعتبر الجودة أحد أهم الوسائل والأساليب لتحسين نوعية التعليم والارتقاء بمستوى أدائه في العصر الحالي الذي يطلق عليه بعض المفكرين بأنه عصر الجودة، فلم تعد الجودة ترفاً ترنو إليه المؤسسات التعليمية أو بديلا تأخذ به أو تتركه الأنظمة التعليمية، بل أصبح ضرورة ملحة تمليها حركة الحياة المعاصرة، وهى دليل على الاستمرارية لدى المؤسسة التعليمية.

وتشير الجودة في التعليم إلي مجموعة من المعايير والإجراءات يهدف تنفيذها إلي التحسين المستمر في المنتج التعليمي، وتشير إلي المواصفات والخصائص المتوقعة في الخدمة التعليمية وفي العمليات والأنشطة التي تتحقق من خلالها تلك المواصفات، والجودة توفر أدوات وأساليب متكاملة تساعد المؤسسات التعليمية علي تحقيق نتائج مرضية (مصطفى، 2015، ص 55).

إذا كانت الجودة في الأداء تعطي تميزاً للنشاط الإنساني، فيسعي الإنسان إليه بفطرته ويحتاج إلى ممارسة وتعلم عن طريق تجاربه وممارسته اليومية، لكي تصبح الجودة عملاً لما يريده، وعلماً وليست قاعدة أساسية لمواصفات ثابتة أو تقنية محدودة.

ويعد الوعي بأهمية الجودة في التعليم عنصراً رئيسياً لأي عمل لأن عمل اليوم لا يقبل أي شي سوى المنافسة والوصول إلى العالمية، فتعمل الجودة التعليمية على إيجاد الاتصال الوثيق بين الأفراد وتحقيق المشاركة بينهم (راشد، 2013، ص 136).

وقد بذلت محاولات عديدة لتعريف الجودة في مجال التعليم إلا أنه يصعب وضع تعريف محدد للجودة والنظر إلي الجودة من جانب واحد، فالنظرة يجب أن تكون شاملة، وتلبي متطلبات المستفيدين وهم صانعوا القرار والآباء وإدارة الجامعة والمدرسين والطلبة ومؤسسات المجتمع المختلف، حيث أن الجودة في التعليم العالي عبارة عن عملية تطبيق مجموعة من المعايير والمواصفات التعليمية والتربوية لرفع مستوى المنتج التعليمي من خلال اختيار المدخلات الجيدة وتطبيق العمليات المختلفة لإشباع حاجات الطلبة ورفع قدراتهم المتنوعة التي تفي بمتطلبات السوق وحاجات المجتمع[13]، فتعمل الجودة التعليمية على إيجاد الاتصال الوثيق بين الأفراد وتحقيق المشاركة بينهم وللجودة أهمية كبيرة في النظام التعليمي، وبتالي فإن جودة التعليم تركيبة متكاملة لا يمكن التركيز علي احد أركانها و إهمال أخري، كما لا يمكن اختلاف مستوي التركيز

ذاك، وبالتالي ينبغي بمدخلات النظام التعليمي وعملياته ومخرجاته الاستفادة من عمليات التغذية العكسية لتحسين تلك العناصر.

- **المعوقات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي:**

هناك معوقات تواجه مؤسسات التعليم العالي عند تطبيق أنظمة الجودة إلا أن هناك اختلافا في درجة أهميتها. فقد بينت الدراسات أن "ضعف إدراك مفهوم التعلم مدى الحياة (التعليم المستمر)" يأتي في مقدمة هذه المعوقات وهذا يتبع مجموعة المعوقات التعليمية والمعرفية. وفي المرتبة الثانية أتى "ضعف الدعم المالي المقدم للأبحاث العلمية" وهذا ينتمي إلى مجموعة معوقات البحث العلمي. وفي المرتبة الثالثة أتى "ضعف إمكانات المكتبات" وهو يتبع مجموعة المعوقات التنظيمية، أما في المرتبة الرابعة فأتي "زيادة العبء التدريسي على حساب البحث العلمي" وفي المرتبة الخامسة أتى "قلة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الشراكة مع المراكز البحثية العالمية والمحلية" وهذان الأخيران يتبعان مجموعة المعوقات التي تواجه البحث العلمي. وفي المرتبة ما قبل الأخيرة أتى المعوق "ضعف قنوات الاتصالات بين أقسام وإدارات الجامعة" وآخر هذه المعوقات أتى "ضعف الثقة بأعضاء هيئة التدريس" وهما يتبعان مجموعة المعوقات التنظيمية (إبراهيم، 1999، ص 92).

كما يواجه التعليم الجامعي في الدول العربية عامة والجامعات الليبية خاصة العديد من التحديات والمشكلات التي تحول دون تحقيق أهدافه ومن أبرزها ازدياد أعداد الطلبة المقبولين في الجامعات الخاصة علي حساب المستوي الكيفي مما أدي إلي تدني جودة التعليم الجامعي خصوصا إذا ماتم التركيز على الربحية مما يؤدي إلي فقدان الأداء النوعي في عمليات التعليم مما يترتب عليه إنخفاض فرص العمل للخريجين، إضافة إلى تدني مستوي البحث العلمي.

في ضوء ما سبق وفي ظل الإقبال المتزايد علي التعليم الجامعي وانسجاما مع ضرورة تطوير التعليم والوصول به إلي مستويات نوعية أفضل فأنه من الضروري أن يتم تطبيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي لمواكبة التطورات العلمية والمعرفية مما يدعو إلى إعادة النظر في العملية التعليمية (مدخلات، وعمليات، ومخرجات) من أجل رفع كفاءة النظام التعليمي في الجامعات.

- **منهجية الدراسة:**

أ- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في عدد (3) جامعات خاصة وهي (جامعة أفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية، جامعة طرابلس الأهلية، جامعة الحاضرة للعلوم الإنسانية والتطبيقية بمدينة طرابلس)، وكخطوة أولى تم تقسيم مجتمع الدراسة بهذه الجامعات إالى ثلاث فئات، ونظرا لصعوبة حصر مجتمع الدراسة، فقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة، وتم تحديدها على النحو التالي:

الفئة الأولى: تم اختيار عينة وكان حجم الفئة يساوي (90) من مجتمع الفئة الأولى المتمثل بأعضاء هيئة التدريس من الجامعات عينة الدراسة بواقع (30) عضو من كل جامعة.

الفئة الثانية: تم اختيار عينة وكان حجم الفئة يساوي (45) موظف إداري من مجتمع الفئة الثانية من مجتمع الدراسة وبواقع (15) موظف من كل جامعة.

الفئة الثالثة: تم اختيار عينة وكان حجم الفئة يساوي (120) طالب من مجتمع الفئة الثالثة من مجتمع الدراسة وبواقع (40) طالب من كل جامعة.

حيث تم توزيع عدد (255) استمارة إستبيان علي عينة الدراسة (أعضاء هيئة التدريس، إداريين، طلاب).وقد استغرق توزيع استمارة النموذج 30 يوماً، أسترجع منها (190) استمارة وجد منها (17) استمارات غير صالحة للتحليل وبذلك يكون عدد (173) استمارة مكتملة البيانات وصالحة للتحليل، بنسبة استرجاع بلغت (68%) وهي نسبة جيدة كما هو موضح فى الجدول(1).

جدول (1) توزيع عينة الدراسة وحركة النموذج بالجامعات الخاصة عينة الدراسة

ت	الجهة	اجمالى النماذج الموزعة	اجمالى النماذج المجمعة	اجمالى النماذج غير قابلة	اجمالى النماذج قابلة	نسبة التحليل إلى
1	**جامعة أفريقيا للعوم الإنسانية**	85	78	4	74	87%
2	**جامعة طرابلس الأهلية**	85	76	5	71	84%
3	**جامعة الحاضرة للعوم الإنسانية**	85	36	8	28	33%
	المجموع	255	190	17	173	68%

ب– أداة الدراسة:

أن الأداة الرئيسية في التحليل والتي تم إستخدامها لتحقيق أهداف الدراسة تتمثل بالنموذج الصادر من المركز الوطني ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية صادر سنة 2010 لوصف ممارسات ومؤشرات الجودة بالجامعات الخاصة وبالتالي تزويدها بالأدلة من أجل مستخدميها في سياسات التخطيط وتحسين الجودة. (المركز الوطني لضمان جودة وإعتماد المؤسسات، 2008)

ج– مقياس الدراسة:

استخدم في الدراسة مقياس ليكرت السداسي للإجابة على فقرات هذا النموذج، وتنحصر الإجابات وفق هذا المقياس في: (انعدام الجودة – ضعيف – دون المتوسط – جيد – جيد جدا – متميز).

وقد تم تحديد أوزان الإجابات للفقرات وفق الجدول (2) الاتي:

جدول (2): مقياس الدراسة (إمحمد، 2011، ص 71)

النتيجة	الاعتماد النهائي للمحور	اعتماد مبدئي للمحور	عدم الحصول
الدرجة	2	1	0

كما تم استخدم مقياس ليكرت الثلاثي لتقييم العام لكل محور، وينحصر تقييم كل محور وفق هذا المقياس على الاتي: (الاعتماد النهائي للمحور)، (اعتماد مبدئي للمحور)، (عدم الحصـــول). وتم تحديد أوزان الإجابات للفقرات وفق الجدول (3).

جدول (3): للتقييم العام لكل محور حسب المتوسط وفق المقياس الثلاثي

الدرجة الكلية	0.99 – 0	1.09 – 1.00	2.00 – 1.00
تقييم ممارسة نظام إدارة الجودة بالجامعة	عدم الحصول على الاعتماد	الحصول على الاعتماد المبدئي	الاعتماد النهائي

د- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم استخدم الأساليب الإحصائية التالية:

1- التكرار والنسبة المئوية وذلك للتعرف على توزيع خصائص المبحوثين للعينات المدروسة.

2- الوسط الحسابي المرجح وذلك للتعرف على نتيجة مدي تطبيق معايير نظام الجودة في الجامعات الخاصة (عدم اعتماد – حصول اعتماد – اعتماد مبدئي). وفق الجدول (3)

3- الانحراف المعياري، وذلك للتعرف على مدى تشتت إجابات المبحوثين.

4- اختبار (T) لعينة واحدة: وهو اختبار إحصائي لاختبار فرضيات الدراسة ولاختبار معنوية فروق متوسطات الإجابات عن المتوسط (1) باعتبارها القيمة التي يتم عندها الحصول على الاعتماد المبدئي وفق معايير الاعتماد.

5- التمثيل البياني للبيانات باستخدام (الأعمدة البيانية – الأسطوانات البيانية – الدائرة البيانية).

5 تحليل وتفسير النتائج:

لغرض التعرف على توزيع خصائص العينات المدروسة تم أستخدم التكرار والنسبة المئوية وكانت النتائج على النحو التالي:

1. المؤهل العلمي:

تشـير نتائج توزيع العينة أن معظم عينة الدراسـة من حملة الماجسـتير حيث بلغ عددهم (37) فرداً بنسـبة 6%، بينما بلغ عدد حملة الدكتوراه (22) فرداً بنسـبة 37%، بينما لا توجد من عينة الدراسـة مؤهلات من حملة (بكالوريوس).

أما بالنسبة إلى فئة الموظفين تشير النتائج أن حملة البكالوريوس بلغ عددهم (15) فرداً بنسبة 48% ، يليه حملة (الدبلوم) وبلغ عددهم (9) أفراد، وكان عدد حملة الماجستير (7) أفراد بنسبة (23%) حيث نلاحظ تنوع في مؤهلات العلمية للموظفين تدعم نتائج النموذج.

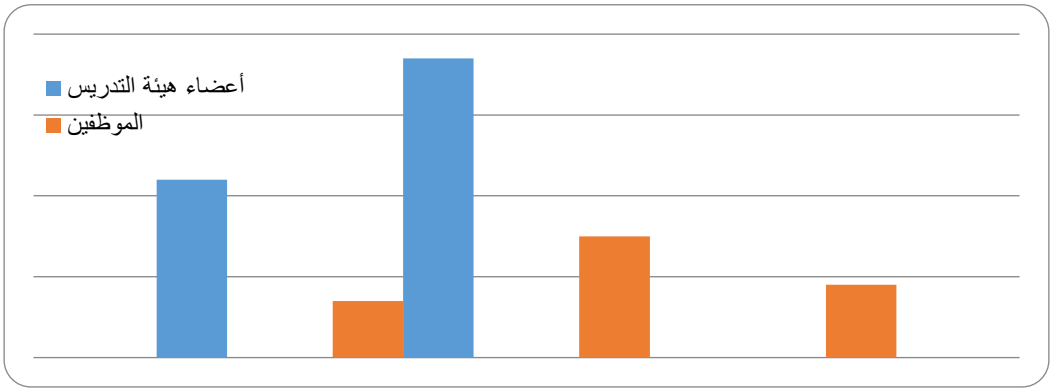

شكل (1): بيان توزيع المؤهلات العلمية على فئتي أعضاء هيئة التدريس والموظفين

2. سنوات الخبرة:

تشير النتائج وفق سنوات الخبرة لكل من فئة أعضاء هينة التدريس والموظفين، يلاحظ أن سنوات الخبرة لأغلب أفراد العينة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات)، حيث بلغ عددهم (37) فردا بنسبة64%من عينة الدراسة، يليها أفرادالعينةالذين خبرتهم (أقل من 5 سنوات) وبلغ عددهم (14) فردابنسبة24%منعينةالدراسة، في حين بلغ عددأفراد العينة الذين خبرتهم من عشرة سنوات فأكثر (7) أفرادبنسبة12%من عينة الدراسة، حيث نلاحظ إن نسبة 76%من عينة الدراسة خبراتهم من 5 سنوات فأكثر.

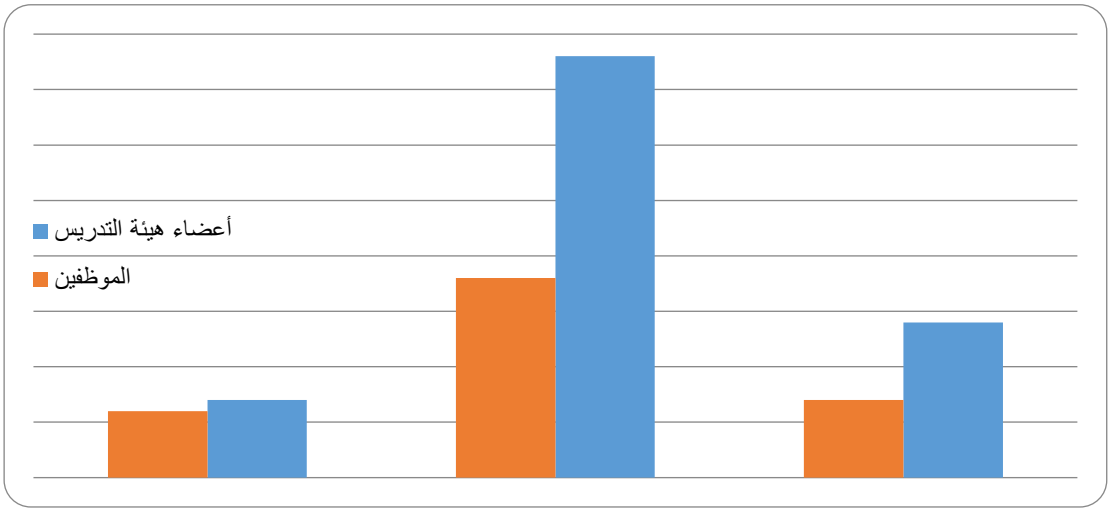

شكل (2): بيان توزيع فئتي أعضاء هيئة التدريس والموظفين وفق سنوات الخبرة

3. تحليل بيانات التأهيل والاعتماد لمدي تطبيق معايير نظام الجودة:

لأجل إجراء التقييم فيما يتعلق بواقع تطبيق معايير نظام إدارة الجودة على النظام التعليمي في الجامعات محل الدراسة، تم استخدم تحليل البيانات التكرارية، والنسبة المئوية، وكذلك المتوسط الحسابي المرجح، والانحراف المعياري، والتأكد من ذلك بواسطة استخدام اختبار **(T)** وذلك لكل محور من محاور النموذج، كما تمت المقارنة ما بين بعض محاور النموذج المشتركة من وجهه نظر عضو هيئة التدريس مع وجهتي نظر كلا من الموظفين والطلاب باستخدام اختبار **(T)** لعينتين مستقلتين واختبار **(F)** لأكثر من عينتين، كما تم توضيحها بيانيا وكانت النتائج على النحو التالي:

- **المحور الأول: الرؤية والرسالة والأهداف والتخطيط الاستراتيجي**

يحتوي المحور الأول حول الرؤية والرسالة والأهداف والتخطيط الاستراتيجي على (32) فقرة موزعة على ثلاث بنود فرعية وبذلك تكون الدرجة القصوى (100) درجة (116 نقطة) وهي:

أ- بند الرؤية والرسالة ويشمل على (8) فقرات.

ب- بند الأهداف ويشمل على (12) فقرات.

ج- بند التخطيط الاستراتيجي ويشمل على (12) فقرات.

- **المحور الثاني: التنظيم الإداري**

يحتوي المحور الثاني حول التنظيم الإداري على (33) فقرة موزعة على أربعة بنود فرعية وبذلك تكون الدرجة القصوى (140) درجة (125 نقطة) وهذه البنود هي:

1. بند الهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي ويشمل على (9) فقرات.

2. بند العمليات والإجراءات الإدارية ويشمل على (15) فقرة.

3. بند كفاية الموظفين ويشمل على (3) فقرات.

4. بند إدارة ضمان وتحسين جودة الأداء ويشمل على (6) فقرات.

- **المحور الثالث: البرنامج التعليمي**

يحتوي المحور الثالث حول البرنامج التعليمي على (43) فقرة موزعة على بندين فرعين وبذلك تكون الدرجة القصوى (400) درجة (144 نقطة) وهذه البنود هي:

أ- بند الدراسة الجامعية ويشمل على (27) فقرة.

ب- بند الدراسات العليا ويشمل على (16) فقرات.

- **المحور الرابع: هيئة التدريس**

يحتوي المحور الرابع حول هيئة التدريس على (21) فقرة موزعة على ثلاث بنود فرعية وبذلك تكون الدرجة القصوى (300) درجة (75 نقطة) وهذه البنود هي:

أ- بند معايير الاختيار والتقييم ويشمل على (7) فقرات.

ب- بند خدمات الدعم المهنية والتقنية ويشمل على (8) فقرات.

ج- بند الإدارة الأكاديمية ويشمل على (6) فقرات.

- **المحور الخامس: خدمات الدعم التعليمية**

يحتوي المحور الخامس حول خدمات الدعم التعليمية على (65) فقرة موزعة على أربعة بنود فرعية وبذلك تكون الدرجة القصوى (200) درجة (278 نقطة) وهذه البنود هي:

1. بند المكتبة ويشمل على (25) فقرة.
2. بند الوسائط التعليمية وتقنية المعلومات ويشمل على (13) فقرة.
3. بند المعامل والمختبرات والورش ويشمل على (13) فقرة.
4. بند المخازن العامة والعلمية ويشمل على (14) فقرة.

- **المحور السادس: الشؤون الطلابية**

يحتوي المحور السادس حول الشؤون الطلابية على (40) فقرة موزعة على خمسة بنود فرعية وبذلك تكون الدرجة القصوى (140) درجة (148 نقطة) وهذه البنود هي:

1. بند القبول والتسجيل وانتقال الطلاب ويشمل على (14) فقرة.
2. بند الإرشاد الأكاديمي ويشمل على (6) فقرات.
3. بند الدراسة والامتحانات ويشمل على (5) فقرات.
4. بند الأنشطة الطلابية والدعم الطلابي ويشمل على (11) فقرة.
5. بند الخرجين ويشمل على (4) فقرات.

- **المحور السابع: المرافق**

يحتوي المحور السابع حول المرافق على (40) فقرة موزعة على أربعة بنود فرعية وبذلك تكون الدرجة القصوى (200) درجة (126 نقطة) وهذه البنود هي:

1. بند الكفاية والملائمة ويشمل على (8) فقرات.
2. بند مرافق الدعم والمساندة ويشمل على (12) فقرة.
3. بند إدارة المخاطر وإجراءات والسلامة ويشمل على (8) فقرات.
4. بند الصيانة وخطط التطوير ويشمل على (4) فقرات.

- **المحور الثامن: الشؤون المالية**

يحتوي المحور الثامن حول الشؤون المالية على (22) فقرة موزعة على أربعة بنود فرعية وبذلك تكون الدرجة القصوى (140) درجة (87 نقطة) وهذه البنود هي:

1. بند التخطيط المالي ويشمل على (5) فقرات.
2. بند كفاية المصادر المالية ويشمل على (5) فقرات.
3. بند الإدارة المالية ويشمل على (10) فقرات.
4. بند الاستثمار المالي والتطوير ويشمل على (4) فقرات.

- **المحور التاسع: البحث العلمي وخدمات المجتمع والبيئة**

يحتوي المحور التاسع حول البحث العلمي وخدمات المجتمع والبيئة على (23) فقرة موزعة على بندين وبذلك تكون الدرجة القصوى (140) درجة (95 نقطة) وهذه البنود هي:

أ- بند البحث العلمي وخدمات المجتمع والبيئة ويشمل على (19) فقرة.

ب- بند خدمات المجتمع والبيئة ويشمل على (4) فقرات.

- **المحور العاشر: ضمان الجودة والتحسين المستمر**

يحتوي المحور العاشر حول ضمان الجودة والتحسين المستمر على (21) فقرة موزعة على ثلاثة بنود فرعية وبذلك تكون الدرجة القصوى (140) درجة (83 نقطة) وهذه البنود هي:

1. بند آليات التقييم ويشمل على (13) فقرة.
2. بند التقويم والتحسين المستمر ويشمل على (4) فقرات.
3. بند التحسين المستمر ويشمل على (4) فقرات.

- **المحور الحادي عشر: الشفافية والنزاهة**

يحتوي المحور الحادي عشر حول الشفافية والنزاهة على (15) فقرة وكانت الدرجة القصوى (100) درجة (60 نقطة).

- **ملخص للتقييم تطبيق معايير الجودة على النظام التعليمي بالجامعات الخاصة:**

يمكن تلخيص تقييم واقع تطبيق نظام إدارة الجودة على النظام التعليمي بالجامعات الأهلية، المقارنة بين الدرجة التي تحققها كل جامعة وبين الحد الأدنى لتحقيق متطلبات معايير الاعتماد في المحاور المختلفة، وهذا مايمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (4).

من خلال نتائج الجدول (4) والذي يلخص التحليل الإحصائي للتقييم واقع تطبيق نظام إدارة الجودة على النظام التعليمي بجامعة طرابلس الأهلية، نلاحظ أن أقل درجة لإجابات عينة الدراسة بجامعة طرابلس كانت (208 من 400) للمحور الثالث " البرنامج التعليمي " وفى اتجاه الاعتماد المبدئي أي أنها أكبر فجوة موجود عن متطلبات معايير الاعتماد بالجامعة، بينما جاءت اكبر درجة للمحور "هيئة التدريس" وبلغت (192 من 300) درجة وفى اتجاه الاعتماد النهائي ويمكن تصنيف معايير متطلبات الاعتماد الجامعي بجامعة طرابلس إلى:

جدول (4) ملخص التحليل الإحصائي للتقييم تطبيق معاييرالجودة على النظام التعليمي بجامعة طرابلس الأهلية

المحور	الدرجات	النقاط القصوى بكل محور	النقاط المتحصل عليها	معامل التحويل للمحور	الدرجة	النتيجة
	100	116	96	0.862	83	**الاعتماد**
التنظيم الإداري	140	125	74	1.12	83	**الاعتماد**
البرنامج التعليمي	400	144	75	2.778	208	**الاعتماد**
هيئة التدريس	300	75	48	4	192	**الاعتماد**
خدمات الدعم التعليمية	200	278	148	0.719	106	**الاعتماد**
الشؤون الطلابية	140	148	88	0.946	83	**الاعتماد**
المرافق	200	126	79	1.587	125	**الاعتماد**
الشؤون المالية	140	78	41	1.795	74	**الاعتماد**
البحث العلمي وخدمات	140	95	49	1.474	72	**الاعتماد**
ضمان الجودة	140	83	54	1.687	92	**الاعتماد**
الشفافية والنزاهة	100	60	38	1.667	64	**الاعتماد**
المجموع	2000	1328	790	1.50602	1181	**الاعتماد**

المجموعة الأولى: وتشتمل على المحاور التي تحصلت على الاعتماد المبدئي وهي المجموعة ذات الفجوة الأقل اتساعا، وهذه المحاور (البرنامج التعليمي، خدمات الدعم التعليمية، الشؤون المالية، البحث العلمي وخدمات المجتمع والبيئة) وقد صنفت المجموعة لتنبيه إدارة الجامعة كونها المجموعة الأقل اتساعاً بالفجوة عن متطلبات معايير الاعتماد، وعليه يجب إجراء التحسين والتطوير لبرامج محاور هذه المجموعة.

المجموعة الثانية: وتشمل على المحاور التي تحصلت على الاعتماد النهائي وهي المجموعة ذات انعدام الفجوة وهذه المحاور(الرؤية والرسالة والأهداف والتخطيط الاستراتيجي، التنظيم الإداري، هيئة التدريس، الشؤون الطلابية، المرافق، الشفافية والنزاهة، ضمان الجودة والتحسين المستمر) وقد تم تصنيف هذه المجموعة لتنبيه إدارة الجامعة كونها المجموعة التي تتطابق متطلبات معايير الاعتماد، وعليه، من الضرورة إجراء التحسين والتطوير لبرامج محاور هذه المجموعة لزيادة أداءها.

كما خلصت الدراسة إلى أن التقييم الكلي لتطبيق معايير الجودة على النظام التعليمي بجامعة طرابلس الأهلية كان في اتجاه "الاعتماد المبدئي" حيث كان مجموع الدرجات التي تحصلت عليها الجامعة 1181 وهي أقل من 1400 درجة من 2000 درجة.

جدول (5): ملخص التحليل الإحصائي للتقييم تطبيق معايير الجودة على النظام التعليمي بجامعة أفريقيا

المحور	الدرجات	النقاط القصوى بكل	النقاط المتحصل عليها	معامل التحويل للمحور	الدرجة	النتيجة
الرؤية والرسالة والأهداف	100	116	54	0.862	47	**عدم**
التنظيم الإداري	140	125	66	1.120	74	**الاعتماد**
البرنامج التعليمي	400	144	67	2.778	186	**عدم**
هيئة التدريس	300	75	39	4.000	156	**الاعتماد**
خدمات الدعم التعليمية	200	278	140	0.719	101	**الاعتماد**
الشؤون الطلابية	140	148	84	0.946	79	**الاعتماد**

المرافق	200	126	52	1.587	83	**عدم**
الشؤون المالية	140	78	34	1.795	61	**عدم**
البحث العلمي وخدمات المجتمع	140	95	42	1.474	62	**عدم**
ضمان الجودة والتحسين	140	83	45	1.687	76	**الاعتماد**
الشفافية والنزاهة	100	60	32	1.667	53	**الاعتماد**
المجموع	2000	1328	655	1.50602	977.44	**عدم**

من خلال نتائج الجدول (5) تبين أن أقل درجة لإجابات عينة الدراسة بجامعة أفريقيا كانت (186 من 400) للمحور الثالث " البرنامج التعليمي " وفى اتجاه عدم الاعتماد أي أنها أكبر فجوة عن متطلبات معايير الاعتماد، وقد صنفت معايير متطلبات الاعتماد الجامعي بجامعة أفريقيا إلى:

المجموعة الأولى: وتشمل على المحاور التي تحصلت على عدم الاعتماد، وهي المجموعة ذات الفجوة الواسعة وهذه المحاور (الرؤية والرسالة والأهداف والتخطيط الاستراتيجي، البرنامج التعليمي، المرافق، الشؤون المالية، البحث العلمي وخدمات المجتمع والبيئة) وتم تصنيف هذه المجموعة لتنبيه إدارة الجامعة بضرورة التحسين والتطوير لبرامجها أولاً والوصل بها إلى مستوي معايير الاعتماد المبدئي كحد أدني.

المجموعة الثانية: وتشمل على المحاور التي تحصلت على الاعتماد المبدئي، وهي المجموعة ذات الفجوة الأقل اتساعا وهذه المحاور (التنظيم الإداري، هيئة التدريس، خدمات الدعم التعليمية، الشفافية والنزاهة، ضمان الجودة والتحسين المستمر) وقد تم تصنيف هذه المجموعة لتنبيه إدارة الجامعة كونها المجموعة الأقل اتساعاً بالفجوة عن متطلبات معايير الاعتماد، وبالتالي ضرورة إجراء التحسين والتطوير لبرامج محاور هذه المجموعة.

المجموعة الثالثة: وتشمل على المحاور التي تحصلت على الاعتماد النهائي وهي المجموعة ذات انعدام الفجوة و هذه المحاور (الشؤون الطلابية) وصنفت هذه المجموعة لتنبيه إدارة الجامعة كونها المجموعة التي

تتطابق متطلبات معايير الاعتماد ، وبالتالي فإنه من الضروري إجراء التحسين والتطوير لبرامج محاور هذه المجموعة لزيادة أداءها.

كما خلصت الدراسة إلى إن التقييم الكلي لتطبيق معايير الجودة على النظام التعليمي بجامعة أفريقيا كان في اتجاه عدم"الاعتماد" حيث كان مجموع الدرجات التي تحصلت عليها الجامعة 977 وهي أقل من 1100 درجة من 2000 درجة.

- **اختبار فرضيات الدراسة:**

1. الفرضية الرئيسة الأولي:

الفرضية الرئيسية الصفرية (العدم) H_0: لا تتوفر متطلبات الحصول على الاعتماد المبدئي للمحور "الرؤية والرسالة والأهداف والتخطيط الاستراتيجي" للجامعات الخاصة عينة الدراسة

الفرضية الرئيسية البديلة H_0: تتوفر متطلبات الحصول على الاعتماد المبدئي للمحور "الرؤية والرسالة والأهداف والتخطيط الاستراتيجي" للجامعات الخاصة عينة الدراسة

ولاختبار هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية بكل جامعة وعلى النحو التالي:

أولا: جامعة طرابلس

تم التأكد إحصائياً من الحصول على الاعتماد النهائي للمحور الرؤية والرسالة والأهداف والتخطيط الاستراتيجي في جامعة طرابلس الأهلية.

جدول (6): ملخص التحليل الإحصائي للتقييم تطبيق معايير الجودة على النظام التعليمي بجامعة الحاضرة

المحور	الدرجات	النقاط القصوى بكل	النقاط المتحصل عليها	معامل التحويل للمحور	الدرجة	النتيجة
الرؤية والرسالة والأهداف والتخطيط	100	116	50	0.862	43	عدم
التنظيم الإداري	140	125	63	1.120	71	الاعتماد
البرنامج التعليمي	400	144	61	2.778	169	عدم
هيئة التدريس	300	75	40	4.000	160	الاعتماد
خدمات الدعم التعليمية	200	278	132	0.719	95	عدم
الشؤون الطلابية	140	148	79	0.946	75	الاعتماد
المرافق	200	126	55	1.587	87	عدم
الشؤون المالية	140	78	30	1.795	54	عدم
البحث العلمي وخدمات المجتمع والبيئة	140	95	45	1.474	66	عدم
ضمان الجودة والتحسين المستمر	140	83	44	1.687	74	الاعتماد
الشفافية والنزاهة	100	60	30	1.667	50	الاعتماد
المجموع	2000	1328	630	1.50602	946	عدم

ثانيا: جامعة أفريقيا

تم التأكد إحصائياً من عدم إمكانية الحصول على الاعتماد للمحور الرؤية والرسالة والأهداف والتخطيط الاستراتيجي في جامعة أفريقيا.

ثالثا: جامعة الحاضرة

تم التأكد إحصائياً من عدم إمكانية الحصول على الاعتماد للمحور الرؤية والرسالة والأهداف والتخطيط الاستراتيجي في جامعة الحاضرة.

2. الفرضية الرئيسية الثانية:

الفرضية الرئيسية الصفرية (العدم) H_0: لا تتوفر متطلبات الحصول على الاعتماد المبدئي للمحور "التنظيم الإداري" للجامعات الخاصة عينة الدراسة

الفرضية الرئيسية البديلة H_0: تتوفر متطلبات الحصول على الاعتماد المبدئي للمحور " التنظيم الإداري" للجامعات الخاصة عينة الدراسة

ولاختبار هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية بكل جامعة وعلى النحو التالي:

أولا: جامعة طرابلس

تم التأكد إحصائياً من تتوفر متطلبات الحصول على الاعتماد النهائي للمحور التنظيم الإداري في جامعة طرابلس الأهلية.

ثانيا: جامعة أفريقيا

تم التأكد إحصائياً من توفر متطلبات الحصول على الاعتماد المبدئي للمحور التنظيم الإداريفي جامعة أفريقيا.

ثالثا: جامعة الحاضرة

تم التأكد إحصائياً من توفر متطلبات الحصول على الاعتماد المبدئي للمحور التنظيم الإداري في جامعة الحاضرة.

3. الفرضية الرئيسية الثالثة:

الفرضية الرئيسية الصفرية (العدم) H_0: لا تتوفر متطلبات الحصول على الاعتماد المبدئي للمحور "البرنامج التعليمي" للجامعات الخاصة عينة الدراسة.

الفرضية الرئيسية البديلة H_0: تتوفر متطلبات الحصول على الاعتماد المبدئي للمحور "البرنامج التعليمي" للجامعات الخاصة عينة الدراسة.

ولاختبار هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية بكل جامعة وعلى النحو التالي:

أولا: جامعة طرابلس

تم التأكد إحصائياً من توفر متطلبات الحصول على الاعتماد المبدئي للمحور البرنامج التعليمي في جامعة طرابلس الأهلية.

ثانيا: جامعة أفريقيا

تم التأكد إحصائياً من عدم توفر متطلبات الحصول على الاعتماد للمحور البرنامج التعليمي في جامعة أفريقيا.

ثالثا: جامعة الحاضرة

تم التأكد إحصائياً من عدم توفر متطلبات الحصول على الاعتماد لمحور البرنامج التعليمي في جامعة الحاضرة.

- **الاستنتاجات والتوصيات:**

أ- الاستنتاجات:

1- خلصت الدراسة إلى أن التقييم الكلي لواقع تطبيق نظام إدارة الجودة على النظام التعليمي بجامعة طرابلس الأهلية كان في اتجاه "الاعتماد المبدئي" حيث كان مجموع الدرجات التي تحصلت عليها الجامعة 1181 وهي أقل من 1400 درجة اللازمة للأعتماد النهائي من 2000 درجة.

2- أظهرت الدراسة الميدانية حول التقييم الكلي لواقع تطبيق نظام إدارة الجودة على النظام التعليمي بجامعة أفريقيا كان في اتجاه عدم الاعتماد حيث كان مجموع الدرجات التي تحصلت عليها الجامعة 977 وهي أقل من 1100 درجة اللازمة للأعتماد المبدئي من 2000 درجة.

3- توصلت الدراسة الميدانية بشان التقييم الكلي لواقع تطبيق نظام إدارة الجودة على النظام التعليمي بجامعة الحاضرة كان في اتجاه "عدم الاعتماد" حيث كان مجموع الدرجات التي تحصلت عليها الجامعة 946 درجة وهي أقل من 1100 درجة اللازمة للأعتماد المبدئي من 2000 درجة.

ب- التوصيات:

في ضوء ماتم استخلاصه من نتائج الأجزاء النظرية والعملية، يمكن تقديم التوصيات التالية كأولويات لتحسين وتطوير جودة النظام التعليمي محل التقييم، وبما يساعد على تقديم إرشادات عملية يمكن تعميمها على كافة الجامعات الخاصة في هذا الخصوص:

1- البدء ودون تأخير في عملية التقييم المؤسسي لتدقيق جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، بما تتضمنه من استطلاع آراء أصحاب المصالح ذوي الصلة، وبما يساعد على التعرف على نقاط القوة والضعف في أداء ذلك النظام التعليمي، تمهيدًا لوضع خطة عمل تتضمن أولويات التحسين والتطوير المناسبة.

2- يجب على الإدارة العليا للجامعات الخاصة أن تولي عناية خاصة لدراسة عناصر المنافع والتكاليف المصاحبة لعملية الحصول على الاعتماد الأكاديمي، وبما يساعدعلى تعظيم الاستفادة من المنافع وتخفيض التكاليف إلى أدنى حد ممكن.

3- ضمان المشاركة الفعالة لجميع أعضاء هيئة التدريس في تطبيق النموذج في إجراءات الحصول على الاعتماد الأكاديمي من خلال التأكيد على التزام جميع أعضاء هيئة التدريس بتنفيذ كافة إجراءات الحصول على الاعتماد الأكاديمي باعتباره مشروعًا طويل الأجل، وتوفير المحفزات المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس المشاركين في إجراءات الحصول على الاعتماد الأكاديمي بما يضمن مستوى جودة مرتفع من الأداء عند تنفيذ إجراءات الحصول على الاعتماد الأكاديمي.

4- يجب أن تسعى إدارة الجامعات الخاصة لتوفير مجموعة من الخصائص أو الاشتراطات في أعضاء هيئة التدريس والموظفين بها، وذلك من حيث وجود توازن في تركيبة أعضاء هيئة التدريس من حيث

الدرجات العلمية، ومن حيث وجود تنوع في كل من هيكل المؤهلات العلمية وهيكل الخبرات العملية لأعضاءهيئة التدريس. وكذلك تركيبة الموظفين من حيث الخبرات والمهارات الإدارية والفنية من حيث استخدام تقنيات الحاسوب.

الخلاصة:

من خلال هذه الدراسة يتبين مدى أهمية الاهتمام بكافة جوانب الجودة في التعليم بشكل عام، والاهتمام بمحاور الحصول على الاعتماد المؤسسي والبرامجي بشكل خاص، وذلك لضمان أن تحقق مؤسسات التعليم العالي الخاص أعلى درجات الكفاءة التعليمية، والتي من خلالها يتم أعداد كوادر قادرة علي مواكبة التطور العلمي والتقني،وأمكانية الانخراط في سوق العمل. حيث لوحظ عدم أهتمام الجامعات محل الدراسة بالعديد من الشروط الازمة للحصول على إعتماد الجودة.

المراجع:

1- سوسن بدر خان، مدى تطبيق جامعة عمان الأهلية للمعايير النوعية وضمان الجودة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، 2012. ص 37.

2- أحمد إبراهيم أحمد، توصيف البرنامج الدراسي ومكوناته وفق معايير الجودة المعتمدة في الجامعات العربية، 2016. ص 76.

3- حاتم البصيص، ضمان جودة الأداء التدريبي في التعليم الجامعي تطوير الكفاءات الأدائية للمعلم على ضوء معايير الجودة، 2011. ص 54.

4- نعيمة الكعبي، مستوى تحقيق معايير المحتوى الأكاديمي عند أطفال التمهدي في رياض الأطفال في البحرين، 2004. ص 123.

5- محمد خلف الله، تطبيق معايير الجودة في التعليم بكلية التربية جامعة الأزهر،2010.ص 91.

6- ياسر محمد محجوب، تحديث معايير ضمان جودة التعليم العالي وأثره في تطوير أنظمته ومخرجاته التعليمية بالوطن العربي، جامعة الخرطوم، 2012. 192.

7- الحولي، عليان عبدالله، تصور مقترح لتحسين جودة التعليم العالي الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر النوعية للتعليم العالي الفلسطيني، 2004. ص67.

8- أمينة بن خليفة، تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الأساسي، رسالة ماجستير، 2015. ص 104.

9- بدرية بنت الميمان، الجودة الشاملة في التعليم العالي، المفهوم والمبادئ والمتطلبات، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، 2007. ص 19.

10- بلاح، أحمد محمد، درجة إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية، 2012، ص79.

11- عبدالرحمن مصطفى، أثر تطبيق معايير الجودة والإعتماد المؤسسي في السودان للعلوم والتكنولوجيا, 2015. ص 55.

12- أمنة منصور راشد، توثيق وتطوير متطلبات محاور الاعتماد البرامجي، جامعة طرابلس, 2013.ص 136.

13- الرشيد محمد، الجودة الشاملة في التعليم، جامعة الملم سعود.1995، ص 217.

14- ميسر إبراهيم، التوافق مع معايير اتحاد الجامعات العربية أداة لتعزيز تنافسية قطاع التعليم العالي الخاص، 1999.ص 92.

15- المركز الوطني لضمان جودة وإعتماد المؤسسات التعليميةوالتدريبية، نموذج التقييم المؤسسي لتدقيق جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، طرابلس، 2008.

16- خالد إمحمد، دراسة حول إعداد خطة تنفيدية لتأهيل وإعتماد نظام الجودة في كلية الهندسة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس،2011.